S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1999/21
8 January 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ موجّهة
إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإريتريا
لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم النشرة الصحفية التي صدرت في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ من وزير خارجية إريتريا.

وسأغدوا ممتنا لو تكرمتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) هايلي منقريوس
السفير
الممثل الدائم

080199 080199 99-00449

المرفق

النشرة الصحفية التي أصدرها وزير خارجية إريتريا
في أسمرا في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩

الحكومة الإثيوبية توجّه تهديدا آخر بالحرب

أعلن وزير خارجية إثيوبيا للمجتمع الدبلوماسي في أديس أبابا، يوم الثلاثاء ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، بأن "جهود السلام تعتبر ميتة".

إن هذه العبارات الغريبة الصادرة عن وزير الخارجية تثير تساؤلات خطيرة بشأن الدافع من ورائها وتوقيتها، إذ أنها تأتي تقريبا بعد ثلاثة أسابيع من انعقاد اجتماع قمة الجهاز المركزي في أوغادوغو.

وكما تذكرون، فإن الجهاز المركزي كان قد أحاط علما، في جملة أمور، بمواقف كل من الطرفين من المقترحات وطلب من الوفد الرفيع المستوى لمنظمة الوحدة الأفريقية أن يظل على علم بالنزاع. ولذا، فما الذي تغير اليوم؟ وما هي الأسباب الكامنة وراء هذا الإعلان المشؤوم في الوقت الذي يتوقع أن يقوم الوفد الرفيع المستوى بمواصلة أعماله؟

إننا نذكر التهديد الذي أطلقه وزير الخارجية بشن الحرب عشية اجتماع قمة الجهاز المركزي مؤكدا أن النزاع "إذا لم يحل سلميا في وقت قريب، فلن يطول الوقت قبل أن تدفن حكومة وقيادة الشعبية (جبهة التحرير الشعبية الإريترية) في الحفر التي حفروها بأنفسهم". ولذا، فربما يكون الإعلان مؤشرا على أن الحكومة الإثيوبية على وشك شن حرب ظلت تقوم بالتحضير لها خلال الأشهر الثمانية الماضية. أو قد يكون الأمر بخلاف ذلك، إذ أن الإنذارات والتهديدات أصبحت تشكل منذ فترة طويلة أسلحة يمكن التكهن بها في الترسانة الدبلوماسية الإثيوبية. ومهما كان الحال، فإن الوقت والإجراءات الإثيوبية خلال الأيام والأسابيع القادمة هي فقط التي يمكن أن تكشف المعنى الكامل لهذا الإعلان الملتوي.

وعلاوة على ذلك، فقد كان حديث وزير الخارجية يعج بالعديد من المغالطات والتشوهات والأكاذيب الفاضحة. وسنتناول هنا أبرزها.

١ - أن إريتريا قد طلبت بالطبع إيضاحات بشأن عدد من القضايا في الاتفاق الإطاري. غير أن ذلك الأمر ليس غريبا أن تعوزه المبررات، ما لم يكن وزير الخارجية يرى أنه حق مقصور على إثيوبيا وحدها. حقيقة أن بلده كان قد طلب بعض الايضاحات أثناء اجتماع قمة تشرين الثاني/نوفمبر. إن الإيضاحات التي تسعى إريتريا إلى الحصول عليها جوهرية كما يشهد بذلك الوفد الرفيع المستوى.

٢ - أن إريتريا لم ترفض الاتفاق الإطاري. فقد أعطت ردها الأولي أثناء اجتماع قمة تشرين الثاني/ نوفمبر ورأيها الكامل والمدروس في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، حيث قبلت معظم التوصيات مع

طلبها إعادة صياغة توصيات قليلة أخرى. أما إثيوبيا، فإنها أيضا لم تقبل الاتفاق الإطاري بأكمله. فقد قبلت نسخة معدلة أو تفسيرها الخاص للمواد الرئيسية في الاتفاق الإطاري.

٣ - أن لجنة السفراء التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية لم تثبت العدوان الإريتري دون وجود ظلال من الشك، كما يدعي وزير الخارجية دونما خجل. وهذه أكذوبة واضحة. وعلاوة على ذلك، فإن إريتريا لم تكن تريد أن تمنع لجنة السفراء من التحقيق في من كان يقوم بإدارة بادمي قبل ١٢ أيار/ مايو. إذ أن تحفظات إريتريا، التي لاحظتها اللجنة بالشكل الواجب، كانت تتعلق بالتركيز فقط على بادمي وأحداث الفترة ٦ إلى ١٢ أيار/ مايو، مستبعدة بذلك الأحداث السابقة للعدوان والاحتلال الإثيوبيين، وفيما يلي نص رسالة إريتريا إلى لجنة السفراء، التي استنسخت جزئيا في تقرير إلى الجهاز المركزي:

"يجب أن يراعى أن بادمي هي واحد من مدن إريترية عديدة تحاول إثيوبيا أن تضمها، في حين أننا لا نعرف حتى الآن إجمالي المطالبات الإثيوبية غير التي يمكن الاستدلال عليها من خريطة المنطقة الإدارية للتغراي التي تقتطع أجزاء كبيرة من الأراضي الإريترية - وعلى سبيل المثال، سيكون من المعقول أيضا أن تقوم اللجنة، بجمع معلومات عن السلطة التي كانت تقوم بإدارة أدي مروغ قبل تموز/يوليه ١٩٩٧. إن تحقيق منظمة الوحدة الأفريقية في أمر دون النظر في الأمر الآخر يشكل حكما مسبقا غير مقبول. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإدارة وحدها ليس لها معنى إذا كانت العملية التي أقيمت بموجبها غير قانونية. إن الأمر البالغ الأهمية هو موقع بادمي وأدي مروغ والمناطق الأخرى داخل الحدود المعترف بها".

وقد أثبتت طلبات إريتريا جزئيا عن طريق إدخال تحقيق في أحداث تموز/يوليه - آب/أغسطس ١٩٩٧ و ٦ أيار/ مايو ١٩٩٨ في الفقرة ٧ من الاتفاق الإطاري لتحديد أصول النزاع.

وقد تحدث وزير خارجية إثيوبيا ببلاغة عن ضرورة عدم المكافأة على العدوان ويلتمس فرض جزاءات اقتصادية على إريتريا - والحقيقة أن إثيوبيا هي التي قامت بارتكاب أعمال عدوانية متكررة ضد إريتريا من خلال إجراءات منها: (أ) احتلال الإقليم الإريتري الواقع في بادا بالقوة في تموز/يوليه ١٩٩٧؛ (ب) نشر خريطة تقتطع مناطق واسعة من الأراضي الإريترية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧؛ (ج) إثارة الأحداث الأخيرة عن طريق مهاجمة وحدات إريترية في ٦ أيار/ مايو ١٩٩٨ في المناطق المحيطة ببادمي. وقد انتهكت إثيوبيا المبادئ الأساسية للقانون الدولي من خلال طرد ما يزيد عن ٠٠٠ ٤٧ من الإريتريين بصورة غير قانونية وبطريقة لا إنسانية إلى أبعد الحدود، ومصادرة ممتلكاتهم فضلا عن احتجاز الآلاف من الشباب الإريتريين في معسكرات اعتقال على أساس جنسيتهم. كذلك فإن إثيوبيا ترفض التخلي عن استعمال القوة كوسيلة لتسوية النزاع الحدودي وظلت ترفض بشكل مستمر جميع المناشدات بالوقف الفوري للأعمال القتالية. وترحب إريتريا بفرض جزاءات على الطرف المعتدي، وهو إثيوبيا في جميع الأحوال. إن الغرض من التحقيقات الشاملة التي طلبتها إريتريا هو إثبات هذه الحقيقة بدون ذرة من الشك. وقد ظلت إثيوبيا غير مبالية لهذه التحقيقات.

- - - - -